الماركسيون المصريون والقضية العربية

محمود أمين العالم

دار الثقافة الجديدة
ابريل ١٩٨٨

المكتبة الشعبية (٧)

الناشر :
دار الثقافة الجديدة
٣٢ ش صبرى أبو علم/القاهرة
ت : ٣٩٢٢٨٨٠

قد يكون من الضروري في البداية ، أن أحاول تصحيح خطأ أو إزالة وهم يعلق بكثير من العقول حول موقف الماركسيين المصريين (والماركسيين العرب) من قضية الوحدة العربية . فالشائع أو الذى يشاع باستمرار ، وتسعى إلى ضخه في العقول مختلف الأجهزة الرسمية وكتابات بعض المفكرين للأسف ، أن الماركسيين المصريين (والعرب عامة) معادون للوحدة العربية ، متهاونون — على أقدر تقدير وأفضله — في القضية الفلسطينية . ولعل آخر ماقرأت عن هذا ماجاء في المقال الذي نشره في الأهرام الأستاذ المهندس إبراهيم شكري في حديثه عن السياسة العربية لحزب العمل الاشتراكي يوم ١٨ /١ /١٩٨٧ . قال سيادته في هذا المقال ، وهو يعرض لموقف التيارات المختلفة من القضية العربية : «وبالنسبة للاتجاهات الشيوعية فإن تحليلاتها كانت توصلها في معظم الأحيان إلى أن العرب لايشكلون أمة ، وبالتالي فإن الوحدة بين الأقطار العربية هدف مستبعد» .

على أن الحقيقة الواقعة التاريخية الناصعة تؤكد خلاف هذا تماماً . وليس من باب المغالاة أو المفاخرة ، وإنما إحقاقا للحق والصدق ، أن أقول إن الحزب الشيوعي المصري كان أول الأحزاب المصرية المنظمة في تاريخنا الحديث الذي نادى بالوحدة العربية منذ العشرينيات من هذا القرن ، في الوقت الذي كان فيه يقول البعض عن الوحدة العربية إنها لاتساوي شيئاً . فصفر + صفر = صفر على حد التعبير المشهور . ففي عام ١٩٢٧ تأسست في بروكسل «عصبة للنضال ضد الامبريالية» وشارك فيها وفد من الشيوعيين المصريين والعرب . وكان من بين أهداف هذه العصبة تأسيس فرع لتحرير البلدان العربية ، وتشير وثيقة إلى «أن جهودا تبذل في مصر لتكوين فرع لهذه العصبة في القاهرة ، وأن هناك اقتراحا بعقد مؤتمر عربي للنضال ضد الامبريالية» في القاهرة «بهدف تعزيز النضال العربي المشترك» . وهناك وثيقة أخرى صادرة عن نفس هذه العصبة تتحدث عن «حق العرب في القضاء على

تقسيم وطنهم ، وتكوين دولة موحدة قوية مستقلة وحرة ، دولة عربية عظمى «وتحيّ» هذه الوثيقة المناضلين الذين يدافعون عن «حقوق الأمة العربية» ثم تنتهي هذه الوثيقة المبكرة الصادرة عام ١٩٢٩ بشعارات محددة تقول : «عاش النضال التحرري للشعب العربي ، ليسقط الامبرياليون ، ليسقط تقسيم البلدان العربية ، لتحيا الدولة الفيدرالية العربية الموحدة الحرة» .

وفي هذه المرحلة المبكرة كذلك ، وبالتحديد في ١٠ /٤ /١٩٢٥ ، تنشر مجلة «الحساب» وهي المجلة العلنية للحزب الشيوعي المصري آنذاك ، مقالا بعنوان «بلفور يزور ضحيته ، وفلسطين تقابله بالإضراب العام» . ويجيء في المقال مايلي : «احتفل الصهيونيون في فلسطين بتأسيس جامعتهم العبرية يوم أول أبريل الجاري ، فدعوا لحضور احتفالهم ذلك نخبة من رجالهم وجميع الذين يعطفون على قضيتهم ويساعدونهم في عملهم الاستعماري . وكان في مقدمة المدعوين اللورد بلفور صاحب التصريح المشهور الذي أصدره باسم الحكومة الإنجليزية ، الذي بموجبه أعطت إنجلترا فلسطين لليهود الصهيونيين رغم إرادة سكانها وضد كل شرع وعرف وقانون . وقد لبى بلفور الدعوة فقابله السكان في كل مكان حل فيه بجميع الوسائل التي تعبر عن سخطهم وغضبهم واشمئزازهم من زيارته التي تشبه زيارة القاتل لآل القتيل . فقد أعلن أهل فلسطين الاضراب العام ... ووضع أهل فلسطين شارات الحداد على دورهم ومتاجرهم . وإنَّا لنحيي هذه النهضة البديعة في فلسطين ونأمل أن يواظب الفلسطينيون الكرام على أمجادهم وجهادهم في سبيل استقلال بلادهم» .

هذا ما كتبته مجلة «الحساب» الشيوعية عام ١٩٢٥ ، في الوقت الذي نشرت فيه «السياسة» جريدة حزب الأحرار الدستوريين آنذاك تحيي المناسبة ويسافر أحمد لطفي السيد لحضور حفل الافتتاح .

وفي برنامج الحزب الشيوعي المصري الصادر عام ١٩٣١ ينص البند الثاني مباشرة على «النضال من أجل تحرير كل الشعوب العربية من القهر الاستعماري ، ومن أجل وحدة عربية شاملة تنتظم فيها كل الشعوب العربية الحرة» . (راجع في هذه النصوص وغيرها كتاب «اليسار العربي والقضية الفلسطينية» للدكتور رفعت السعيد ، وهناك كتب ووثائق أخرى عديدة لامجال للتفصيل فيها) على أني لست في

مجال سرد تاريخي كامل لموقف الشيوعيين المصريين النظرية والعملية من القضية الفلسطينية ، ومن قضية الوحدة العربية ، ولكن حسبى الاكتفاء بالإشارات السابقة ، وبذكر حدث واحد يتعلق بكل قضية من هاتين القضيتين .

الحدث الأول هو حدث تقسيم فلسطين ، بل ضياع فلسطين عام ١٩٤٨ . فالرأى الشائع أو الذي يُشاع كذلك هو أن الشيوعيين المصريين قد تخلوا عن القضية الفلسطينية بموافقتهم على القرار الدولي بتقسيم فلسطين . والحق أنه حكم تبسيطي جائر . ففي ظل علاقات القوى العربية والعالمية آنذاك ، التي كان من بينها قرار الجامعة العربية للمقاومة الفلسطينية بإلقاء السلاح ، ونتيجة لمواقف الحكومات العربية المختلفة الرجعية بل العميلة للاستعمار آنذاك ، ورفضها اقتراح بعض الدول الاشتراكية قرارَ إقامة دولة كونفدرالية ، وقرار إقامة دولة فيدرالية ، دون أن تقدم أى حل عملي إلا مهزلة تحرك جيوشها للحرب (الأسلحة الفاسدة المصرية ، «ماكو أوامر» العراقية .. الخ) . في هذا الإطار ، لم يكن هناك من حل ممكن غير قرار التقسيم . وكان بين الشيوعيين من وافق على هذا القرار ، ولكن كان بينهم من رفض هذا القرار . والذي حدث نتيجة لعلاقات القوى السياسية والعسكرية آنذاك ، أن قرار التقسيم هذا نفسه لم ينفذ ، بل تجاوزت إسرائيل بجيوشها الحدود المقررة فيه ضاربة عرض الحائط بقرار التقسيم وغير معترفة به . على أن قرار التقسيم مازال موضوع نقاش حتى اليوم ، بل تتبناه اليوم بعض القيادات الوطنية التي كانت تستنكره في الماضي . وأيّاً ما كان الأمر ، فلا يمكن أن يتهم الشيوعيون بالتخلي عن القضية الفلسطينية لأن فصيلا من فصائلهم تبنى في ظل تلك الظروف التاريخية هذا القرار الدولي بالتقسيم !

أما الحدث الثانى فيتعلق بالوحدة المصرية — السورية التي تمت عام ١٩٥٨ . فالمؤكد بالوثائق الثابتة أن الحزب الشيوعي المصري كان من دعاة هذه الوحدة ، ومن مؤيديها والمدافعين عنها ، وإن كان قد انتقد الأسلوب البيروقراطي العلوي اللاديمقراطي في إنجازها ، هذا الأسلوب الذي لم يراع الملابسات الشعبية والموضوعية الخاصة لسوريا . وقدم الحزب الشيوعي المصري آنذاك مقترحات عملية لتعميق هذه الوحدة تعميقا ديمقراطيا ولتنميتها وتطويرها . وهناك وثيقة تعرفها وتشير إليها مختلف

الدراسات العربية والدولية تؤرخ لهذا الموقف ، وهى وثيقة منسوبة إلى «فريد وسيد» وهما الاسمان الحركيان آنذاك لمحمود أمين العالم وعبد العظيم أنيس . والعجيب أننا عندما قُدمنا للمحاكمة عام ١٩٥٩ كانت التهمة الموجهة إلينا هى تهمة العداء للوحدة المصرية السورية وللقومية العربية عامة ! وبرغم ماكان يعانيه الشيوعيون المصريون من سجن وتعذيب في هذه المرحلة ، فعندما وقع الانفصال السوري عام ١٩٦٩ خرج الشيوعيون بمظاهرة ضخمة في قلب سجن الواحات الخارجة يندددون بالانفصال . وعندما تحدث عبد الناصر عن أخطاء الوحدة ودروس الانفصال بعد ذلك أشار بوضوح إلى ضرورة مراعاة الملابسات والقسمات الخاصة لكل بلد عند تحقيق أى وحدة . وكان بهذا يتبنى رأياً أُتهمْنا بسببه بأننا أعداء الوحدة ! عذراً للإطالة في هذا المدخل الذي رأيته ضرورياً ليكون أرضية تاريخية ملائمة لما سأعرضه من أفكار حول الموقف الراهن من قضية الوحدة العربية .

ثم أتساءل بجدية كاملة : أى القوى والأحزاب السياسية المصرية والعربية تقف اليوم بشكل مبدئي وموضوعي بالنسبة لقضية الوحدة العربية والقضية الفلسطينية ؟ إن هناك من الأحزاب من يقف ضدها عملياً — على الأقل — ويخونها ويتواطأ ويتحالف مع أعدى أعدائها من صهاينة وأمريكان . وهناك من يقف موقف التردد والتوفيقية والمراوحة . وهناك بغير شك من يقفون من هذه القضية موقفا مبدئيا ويناضلون من أجلها بحسم وموضوعية . وأقول في غير مغالاة إن الماركسيين المصريين في مقدمة الصفوف إدراكا موضوعيا للمفاهيم المبدئية لقضية الوحدة العربية ، ونضالا واعيا من أجل إنجازها ، وكذلك الأمر بالنسبة للقضية الفلسطينية ، فهم كذلك في مقدمة الصفوف نضالا من أجل استعادة الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني وإقامة دولته المستقلة على أرضه ، وعداء ثابتاً للامبريالية العالمية عامة والامريكية خاصة وربيبتها الصهيونية ، فضلا عن عملائها والمتواطئين معها من القوى الرجعية العربية .

وهنا يثار سؤال كبير : معنى هذا أن هناك اتفاقاً عاماً بين الماركسيين المصريين (والماركسيين العرب عامة) وبين بقية الفصائل القومية العربية بالنسبة لقضية الوحدة العربية وقضية تحرير فلسطين ؟ والإجابة هى : نعم .. ولا . نعم من حيث الهدف العام وهو تحقيق الوحدة الشاملة وتحرير الوطن الفلسطيني . أما لا .. فتتعلق

بمفهوم الوحدة ومنهج وشروط تحقيقها وكذلك الأمر بالنسبة للقضية الفلسطينية . وبهذا ندخل في صلب موضوعنا .

على أني أحرص على التمييز بين أمرين : الأول هو الفكر القومي ، والثاني هو القضية القومية . نعم ، هناك قضية قومية تتعلق بها جهودنا ونضالنا وتضحياتنا وهى تحرير البلاد العربية جميعا وتقدمها ووحدتها . وهناك فارق بين هذه القضية القومية وبين الفكر القومي الذي يخلط بينه في أغلب الأحيان وبين القضية القومية إلى حد يصبح مرادفاً لها . وهذا غير صحيح وغير دقيق . أما الفكر القومي فهو بالفعل فكر يتبنى القضية القومية ويناضل من أجل تحقيقها . ولكنه فكر يغلب عليه الطابع الانفعالي الاستعلائي المثالي ، وهو فكر يفتقد الرؤية الموضوعية للتاريخ والمجتمع والواقع عامة ، ويتحرك ويسلك متسلحا بنزعة إرادية تتغافل عن حقائق الاختلافات والتمايزات العرقية والطبقية والظروف الاجتماعية الموضوعية في بلادنا العربية . وأرى — دون دخول في التفاصيل — أن كثيرا من المشاكل بل المآسي التي تعرضت ومازال تتعرض لها القضية القومية والقضية الفلسطينية ، إنما بسبب منهج هذا الفكر القومي . والقضية القومية يمكن ، بل ينبغي ، أن تعالج بمنهج آخر هو المنهج العقلاني العلمي الموضوعي الذي تتعدد في داخله الاجتهادات . وفي تقديري أن الماركسية هى اجتهاد موضوعي جاد بين هذه الاجتهادات التي تتصدى لقضية القومية . ولهذا فإني أرى أن تسمية أصحاب الفكر القومي وحدهم بالقوميين وسحب هذه التسمية عن الماركسيين أمر غير صحيح وغير دقيق . فالماركسيون قوميون كذلك ، إنهم ليسوا قوميين فكراً ، ولكنهم قوميون نضالاً وهدفاً .

ومن هنا ينبع الاختلاف بين الماركسيين ومختلف الحركات القومية حول قضية الوحدة العربية والقضية الفلسطينية .

إن الوحدة العربية واقع موضوعي ، تتوفر بعض مقوماته الأساسية من جذور عميقة مشتركة في قلب تاريخنا العربي الإسلامي القديم والحديث ، ولغة مشتركة وثقافة مشتركة وأرض مشتركة لا بالمعنى الجغرافي فحسب بل بمعنى التعامل والتفاعل والتبادل كذلك . ولكن هذا الواقع الموضوعي مايزال يفتقد بعض المقومات الأخرى حتى يتحقق فعليا . ولهذا فهو مايزال إمكانية نضالية ، وليس

واقعا متحققا مكتملا كما يذهب بعض المفكرين . فما أكثر ظواهر الاختلاف التي لاسبيل إلى تجاهلها والوثوب فوقها . إن القضاء على الاختلافات لايكون بتجاهلها وإنما بالاعتراف بها وتفهمها تمهيداً للسيطرة عليها .

فالبلاد العربية تختلف فيما بينها من حيث أشكال الحكم والايديولوجيات السياسية السائدة فيها ، ومن حيث الأبنية الاقتصادية المختلفة المتعارضة . فهناك بلاد عربية مايزال يغلب عليها الطابع العشائري أو القبلي ، وهناك بلاد عربية يغلب عليها تعدد الأجناس والقوميات ، بل تعدد الطوائف الدينية ، وهناك بلاد عربية ملكية وأخرى جمهورية ، وهناك بلاد عربية نضجت فيها التمايزات الطبقية وأخذت تتشكل وتتحدد قسماتها المتميزة ، على حين أن هناك بلادا عربية أخرى ماتزال تتداخل فيها الأبنية الاقتصادية والاجتماعية السابقة على الرأسمالية ، مع أبنية اقتصادية واجتماعية أخذت تتخذ بعض السمات الرأسمالية . وهناك اختلافات شاسعة في مستوى المعيشة . فبعضها على مستوى متدنٍ للغاية ، وبعضها على مستوى أرفع ، سواء كان ذلك نتيجة للثروات الأرضية كالنفط مثلا كما في البلاد النفطية عامة أو نتيجة لتطور قوى الإنتاج والبنية التحتية كما هو الحال في مصر مثلا ، كما أن هناك اختلافا على المستوى السكاني الخالص ، فبلد كمصر يبلغ سكانها خمسين مليون نسمة على حين أن بلادا عربية أخرى لاتكاد تتجاوز الملايين الثلاثة ، هذا فضلا عن الاختلاف في مستوى التطور الثقافي والحضاري عامة ، والاختلافات في الانتماءات السياسية سواء الداخلية منها أو الدولية .

وإلى جانب هذا كله تتسم البلاد العربية جميعا بسمتين مشتركتين هما : التخلف ، والتبعية للرأسمالية الاحتكارية والامبريالية العالمية . وهما سمتان تفرقان أكثر مما توحدان ، وإن كان من الممكن أن تصبحا أرضية مشتركة لنضال مشترك ، إذ إنهما تضعان شعوب البلاد العربية جميعا أمام مرحلة ومهمة ثورية واحدة مباشرة وعاجلة هى مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية .

إلا أن مما يحدّ بل يجهض باستمرار هذه الإمكانية النضالية هو طبيعة الأنظمة العربية التي تكاد تتسم جميعا بطبيعة طبقية واحدة هى البرجوازية بمراتبها ومستوياتها وتوجهاتها المختلفة .

هذه هي بعض الظواهر الأساسية للواقع العربي الراهن . فكيف السبيل إلى وضع استراتيجية للوحدة العربية رغم هذه الصورة الزاعقة من التمايز والاختلاف والتفاوت بين البلاد العربية بعضها البعض . والحق ، أنه لاسبيل إلى وضع هذه الاستراتيجية بتجاهل هذه التمايزات والاختلافات وإغفالها ، كما لايمكن كذلك أن توضع مثل هذه الاستراتيجية بتكريس هذه التمايزات والاختلافات وتأكيدها . ولا سبيل إلى إزالتها والقضاء عليها كما سبق أن ذكرنا إلا بالسيطرة عليها سيطرة معرفية أولا ، ثم بالنضال الجماهيري المنظم الواعي خلف قيادة ثورية ثانيا ، وفق مخطط عقلاني متعدد المراحل والأبعاد ثالثا . ثم نصل إلى الإطار العام لاستراتيجية الوحدة العربية التي يمكن أن نحدد بعض عناصرها وشروطها الأساسية في النقاط التالية :

أولا : لا سبيل إلى وحدة عربية شاملة أو جزئية أو محدودة بين بلدين أو أكثر إن لم تقم أولا على أساس وطني تحريري معاد للاستعمار والامبريالية والصهيونية . إن الوحدة القومية في عصرنا الراهن تختلف عن الوحدات القومية التي تحققت في أوروبا في القرنين الثامن والتاسع عشر على أنقاض الأبنية الإقطاعية : ففي عصر سيادة الامبريالية وفي ظل التخلف والتبعية التي تعانيها البلاد العربية لا يمكن تحقيق وحدة قومية إلا بالتحرر أولا من السيطرة الامبريالية . وهذه هي **الأرضية السياسية الأساسية الأولى للوحدة . وهي المدخل الأول الضروري لطريق الوحدة** .

ثانيا : ولا سبيل إلى تحقيق الوحدة العربية ، شاملة أو جزئية أو محدودة ، دون أرضية اقتصادية مشتركة أو متقاربة . أي لايمكن أن تتم وحدة (بين دولة ذات توجه اشتراكي مع دولة ذات توجه رأسمالي) ، بين دولة يسودها التخطيط وهيمنة القطاع العام على الاقتصاد ودولة تسودها قوانين السوق والمشروع الحر . وهذا هو **الأساس الاقتصادي للوحدة** الذي يتداخل بالضرورة مع الأساس السياسي الأول .

ثالثا : ولا سبيل إلى تحقيق الوحدة العربية بشكل مظلي (أي تسقط بالباراشوت) من أعلى ، بالقمع أو الغزو من الخارج . وإنما كي تتحقق يجب أن تتم من خلال التلاحم والتفاعل بين القوى السياسية الوطنية والتقدمية والمنظمات الجماهيرية والاختيار الديمقراطي الحر الواعي بغير ضغوط ديماجوجية أو قمعية . وظروفها **وهذا هو الأساس الديمقراطي للوحدة** .

رابعا : لايوجد شكل محدد جاهز للوحدة القومية . وإنما يختلف الأمر باختلاف البلاد ، واقعها وظروفها ومستوى النضج الديمقراطي والاجتماعي فيها . فقد تتم الوحدة بشكل دمجي أو بشكل كونفدرالي أو فيدرالي ، بين بلدين أو أكثر . ولكن ينبغي أن يخضع الشكل لضرورات الواقع وظروفه وإرادة الجماهير .

وهناك من يقولون بأن الوحدة العربية يجب أن تبدأ أولا إقليمية ، بمعنى أن تتحقق بين مصر والسودان ، من ناحية ، وبين بلاد شمال أفريقية من ناحية أخرى ، وبين بلاد الجزيرة العربية من ناحية ثالثة ، وبين المشرق العربي من ناحية رابعة ، ثم بعد ذلك تتم وحدات أكبر بين هذه الوحدات الإقليمية . وفي تقديري أنه لاتوجد صيغة مسبقة لتحديد أشكال الوحدة ، وإنما المهم هو ديمقراطيتها واستنادها صدقا وحقا على وعى الناس وإرادتهم . وإن كنت أرى أن أرقى شكل ديمقراطي للوحدة ليس هو الشكل الدمجي وإنما الشكل الكونفدرالي الذي يمكن أن يمهد بعد نضجه بالممارسة إلى أشكال أعمق .

خامسا : لايمكن أن تقوم وحدة صحيحة وصحيّة على حساب الأقليات العرقية ، أو تجاهل الدينية المختلفة ، ودون مراعاة لحقوقهم الديمقراطية كاملة في اختيار شكل الحكم الملائم لهم ، وفي حماية تراثهم وثقافتهم . ولايمكن أن تقوم هذه الوحدة دون مراعاة للتراث الديني والروحي والأخلاقي والثقافي عامة واحترام مافيه من اختلافات واجتهادات .

هذه هى النقاط الخمس الأساسية التي تشكل في تقديري العناصر والشروط الاستراتيجية العامة للوحدة العربية . ولكن هذا وحده لايكفي ، إذ لابد أن نحدد أولويات هذه العناصر والشروط وأساليب العمل في ظل الظروف الآنية ، أى لابد أن ننتقل من هذه الاستراتيجية العامة إلى برنامج العمل المباشر وأساليب إنجازه آنيا .

وقد يكون من الواجب قبل الانتقال إلى برنامج العمل الآني ، أن أعرض باختصار شديد للشروط العامة ، كذلك للاستراتيجية الخاصة بالقضية الفلسطينية ، وذلك لما تتسم به من وضع خاص داخل قضية الوحدة العربية .

أولا : أحب أن أؤكد في البداية أن الحرص على الوحدة القومية لايتناقض أبداً

مع الحرص على استقلال أى كيان عربي استقلالا ذاتيا في إطار وحدة النضال العربي عامة . أحرص على تأكيد هذا لأن هناك من يرفضون ، نتيجة لنعرة قومية ضيقة ، الكيان المستقل والقرار المستقل للحركة الفلسطينية ويتهمون هذا الاستقلال بأنه معاد للوحدة القومية ، بل يرون أنه من الخطأ تحرير فلسطين . ذلك أن تحرير فلسطين في رأيهم إنما يتم بالوحدة العربية الشاملة ، وتحريرها قبل ذلك إنما هو تكريس للانقسام القومي !

ثانيا : إن القضية الفلسطينية ليست مجرد صراع بين الحركة الفلسطينية صاحبة الأرض وبين دولة إسرائيل الغاصبة للأرض ، وإنما هى صراع بين حركة التحرر الوطني العربية كلها والحركة الصهيونية المرتبطة مصلحيا واستراتيجيا مع المصالح الاستراتيجية الامبريالية عامة والأمريكية خاصة . ولهذا فالقضية الفلسطينية هى في المركز من معركة التحرر الوطني العربية عامة ، ضد الامبريالية العالمية . ومصيرها مرتبط بمصير هذه المعركة التحريرية . كما أن هذه المعركة التحريرية مرتبط بمصير القضية الفلسطينية . **إن هزيمة الثورة الفلسطينية هى هزيمة لقضية التحرر العربية عامة ، وإن انتصار حركة التحرر العربية هو انتصار للثورة الفلسطينية** . إن الثورة الفلسطينية هى الكتيبة الشعبية المنظمة المسلحة لثورة التحرر العربية . وبسبب هذا الطابع التحريري القومي الشامل للثورة الفلسطينية ، تحاربها وتسعى لتصفيتها القوى العربية الرجعية التي ترتبط مصالحها مع المصالح الامبريالية والصهيونية .

ثالثا : إن الماركسيين المصريين (والعرب عامة) يفرقّون بين اليهود والحركة الصهيونية . وإذا كان أغلب اليهود اليوم يدور في فلك الحركة الصهيونية ، فلا ينبغي أن نقع مثلهم في هذه الخطيئة العنصرية . ولا سبيل إلى أن ننكر ونتجاهل قوى يهودية ديمقراطية معادية للصهيونية . إن الفكر الماركسي يرى أن الحركة الصهيونية ليست مجرد حركة رجعية عنصرية عدوانية ضد حركات وأنظمة التحرر والتقدم والاشتراكية في العالم فحسب ، بل هى كذلك حركة معادية لمصالح اليهود أنفسهم . إنها تنتزعهم من أوطانهم الأصلية وتغربهم عنها ، وتصطنع لهم قومية دينية عنصرية ذات طابع عدواني توسعي في خدمة المصالح العليا الامبريالية والصهيونية . ولهذا فإن حركة التحرير العربية إذ تحرر الوطن العربي من التخلف والتبعية والسيطرة الصهيونية إنما تحرر اليهود كذلك من العنصرية الصهيونية .

رابعا : إن الهدف الاستراتيجي النهائي للثورة الفلسطينية قد يكون في تقديرنا هو إقامة دولة علمانية جديدة على أرض فلسطين يتآخى فيها المسلم والمسيحي واليهودي . إلا أن إقامة مثل هذه الدولة ، أو أي شكل آخر تكشف عنه خبرة الحياة في المستقبل ، يمكن أن يتحقق عبر مراحل من النضال التي تبدأ بإقامة دولة فلسطين المستقلة على الضفة الغربية وقطاع غزة ، ثم تتدرج وتتصاعد ، بحسب الإمكانيات الموضوعية وتغير علاقات القوى ، إلى الهدف الاستراتيجي البعيد الذي يمكن أن يصبح كذلك في المستقبل جزءاً من اتحاد الولايات العربية المتحدة .

أعتقد أنه قد طال بنا الحديث عن الشروط والأهداف الاستراتيجية العامة وآن لنا أن ننتقل إلى أرض الواقع والمتطلبات المباشرة .

■ ■

الواجبات الآنية المباشرة
في السياسة العربية

إن العناصر والشروط الاستراتيجية العامة التي عرضنا لها في الفصل السابق هى أهداف بعيدة من ناحية ، وهى بوصلة تهدي نضالنا الآني المباشر من ناحية أخرى . ولكن من أفدح الأخطاء والأخطار ، أن تصبح الأهداف الاستراتيجية البعيدة واجبات مباشرة ، أى تتحول إلى تكتيك عملي عاجل ، أو أن تصبح الواجبات والمهام المباشرة والتكتيك العملي العاجل بديلا عن الأهداف الاستراتيجية البعيدة . ففي الحالة الأولى يتم تجاهل الظروف الموضوعية ، والامكانيات العملية المتوفرة والوثوب فوق الواقع بشكل مغامر . أما الحالة الثانية فتعني التسليم بالأمر الواقع وتكريسه وتجميده والتخلي بهذا عن أهداف التغيير الاجتماعي الثوري . ولهذا فتحديد الواجبات العملية المباشرة على هدى من الأهداف الاستراتيجية البعيدة ، ولكن في مراعاة للظروف الموضوعية الواقعية ، أمر بالغ الأهمية في العمل السياسي بل هو شرط تحقيق الأهداف الاستراتيجية البعيدة بنجاح عبر مراحل نضالية متصاعدة .

وإذا أردنا أن نحدد تحديداً موضوعياً الواجبات والمهام المباشرة في السياسة العربية ، فلن تكون نقطة البداية هى الساحة العربية نفسها ، وإلا كانت سياستنا العربية معلقة في فراغ ، مرتكزة على مجرد أمنيات . إن السياسة الخارجية عامة ، والسياسة العربية خاصة ، هى امتداد طبيعي بغير شك للسياسة الداخلية . ولهذا لا يمكن أن نحدد معالم سياسة عربية في تعارض مع سياستنا الداخلية المصرية . بل إن سياستنا المصرية الداخلية هى وحدها التي تعطي لسياستنا العربية — فضلا عن الخارجية عامة — مصداقيتها .

فلم يكن الوزن والفاعلية للمرحلة الناصرية في الساحة العربية نتيجة لخطبها وشعاراتها ، أو للسحر الشخصي لجمال عبد الناصر ، وإنما كان ذلك كله نتيجة للمشروع الوطني (الديمقراطي التقدمي) الذي تحقق بالفعل في كثير من جوانبه ، وتمثل في معالم ومنجزات محددة ، كتأميم قناة السويس ، وبناء السد العالي ، وتصفية

الملكيات الكبيرة والإصلاح الزراعي وتأميم الشركات الكبيرة المحلية والأجنبية ، ومجانية التعليم .. إلى غير ذلك . إن السياسات العملية لمصر آنذاك كانت القاعدة الصلبة لمنطلق سياستها العربية ومصداقيتها . لم يكن مجرد شعار «الدائرة العربية» قادراً وحده على إعطاء ملامح ومضمون لهذه السياسة العربية ، بل لم يكن الاعلام بكل قدراته وفاعليته آنذاك بقادر وحده على صياغة هذه السياسة العربية بدون أن يستند إلى مادة حيّة .

ولهذا فنقطة البداية الصحيحة والصحية في تأسيس سياستنا العربية ؛ هي الانطلاق من سياسة داخلية صحيحة وصحية كذلك . ولكن .. ماذا يعني أن تكون هذه السياسة صحيحة وصحية ؟.. هذا يعنى ببساطة أن تكون سياستنا الداخلية معبرة صدقا وحقا عن المصالح الأساسية للشعب المصري ، وأن تستهدف لا الحكومات والأنظمة العربية — في المحل الأول وأساسا — بل تستهدف مصالح جماهير الأمة العربية وقواها الاجتماعية الحية . بهذا وحده يمكن أن تكون لنا سياسة عربية فعالة مؤثرة ذات مصداقية عالية .

ولهذا نرى أن سياستنا العربية ينبغي أن تقوم على سياسات داخلية ، لعل أهمها هي :

أولا : الموقف الوطني الحاسم من الامبريالية والصهيونية . فلا سبيل إلى قيام سياسة عربية فعالة ومؤثرة ونحن نرتبط بإسرائيل باتفاقيات كامب ديفيد ونقيم مع الولايات المتحدة الامريكية علاقات خاصة ، على المستوى السياسي والاقتصادي ، وتجري بين قواتها المسلحة وقواتنا المسلحة مناورات عسكرية مشتركة ، بل يعتمد تسليحنا عليها ، بل نسعى إلى إقامة صناعة عسكرية مشتركة معها ! إن معنى هذا ببساطة أننا نتحرك في دائرة الاستراتيجية الأمريكية الإسرائيلية ، وهي استراتيجية تعدّ مظهريا وجوهريا في تناقض وعداء كامل مع مصالح الأمة العربية ! ولهذا فإن إلغاء اتفاقيات كامب دافيد وإنهاء هذه العلاقة الخاصة مع الامبريالية الأمريكية هي نقطة البداية في أي سياسة عربية صحيحة وصحية .

يقال إن هذا معناه أن نتخلى عن التزاماتنا الدولية . ولكن من قال إن إسرائيل

احترمت أو تحترم هذه الالتزامات . ألا يكفي أن نشير إلى استمرار عدوانها على الأرض اللبنانية ، ومواصلتها العدوان على المخيمات الفلسطينية وإقامة المستعمرات الإسرائيلية في الأرض المحتلة ، فضلا عن الجولان ، وعدوانها على المفاعل الذري العراقي ، وتسليحها لإيران ، وما ترتكبه اليوم من جرائم بشعة ضد الانتفاضة الفلسطينية التحررية في الضفة الغربية وقطاع غزة ؟! ، وغير ذلك من مئات الانتهاكات التي تتحقق في إطار العلاقة الاستراتيجية بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية ؟!

ويقال إن إلغاء اتفاقيات كامب دافيد من جانبنا يعني اجتياح إسرائيل لسيناء من جديد ، وتوقف المعونات الأمريكية المادية والعسكرية لنا ! إن المسألة تتطلب بغير شك خطة شاملة عسكرية وسياسية واقتصادية وتعبئة جماهيرية ومعنوية ، عربية ودولية . إنها معركة بغير شك ، قد تفضي إلى مواجهة عسكرية وقد لاتفضي إلى هذه المواجهة العسكرية ، ولكنها ستغير موازين القوى السياسية ، على الأقل في المنطقة العربية ، لمصلحتنا ولمصلحة حركة التحرر والتقدم العربية عامة ، وستجدد حياتنا الإنتاجية والاجتماعية والثقافية . إن تكرار القول بأننا لن نلغي قرارا متناقضا مع مصالحنا المصرية والعربية تجنبا لعدوان أو خوفا من حرمان من مساعدات يعني أننا نلغي ونعطل إراداتنا الحرة ، ونتخلى عن مشروعيتنا القومية ومصداقيتنا في إقامة سياسة عربية صحيحة وصحية !

إن الموقف الوطني الحاسم والحازم من إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية هو المدخل الوحيد لإرساء هذه السياسة العربية .

ثانيا : يتلازم ويتكامل الموقف السياسي من إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية مع الموقف من الأوضاع الاقتصادية الداخلية . لقد ثبت طوال خبرة السنوات الماضية منذ عام ١٩٧٤ حتى اليوم ، أن مخطط الانفتاح الاقتصادي والسياسات والتشريعات والممارسات المرتبطة به قد أفضت ببلادنا إلى المزيد من التخلف والتبعية للرأسمالية الاحتكارية العالمية . ولن نخرج من هذا التخلف وهذه التبعية مع استمرار السياسة الراهنة القائمة على البحث عن مصادر مالية عن طريق الديون والمساعدات وفتح الأبواب للاستثمارات المحلية والأجنبية التي يغلب عليها الطابع الطفيلي غير

الإنتاجي ، وتسليم اقتصادنا للبنوك الأجنبية والشركات المتعددة الجنسية . لابد من وضع خطة قومية شاملة تمهد للخروج من التبعية وتحقق الاستقلال الاقتصادي المتطور على المستوى الصناعي ، والاجتماعي ، عامة . إن هذه الدعوة لاتعني القطيعة مع العالم الرأسمالي ، وإنما تعني فحسب التحرر من سيطرته وتحديد علاقتنا الاقتصادية الخارجية على أساس من مصلحتنا القومية وفق خطتنا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستقلة .

إن سياستنا الاقتصادية المتطورة المستقلة مدخل أساسي كذلك في بناء سياستنا العربية الصحيحة .

ثالثا : لاشك أن الهامش الليبرالي الذي تتمتع به مصر اليوم ، هو الذي يعطي لجماهير الأمة العربية بعض الأمل في استعادة مصر على رأس حركة التحرر والتقدم العربية ، بل إن هذا الهامش الليبرالي كذلك هو ماينمي بعض نفوذها ، ويطور ميزان القوى لصالحها في ساحة الأنظمة العربية نفسها . ولاشك أن تنمية الديمقراطية في مصر بإلغاء كافة القوانين المقيدة لحرية الانتخاب والتعبير والنشر وتشكيل الأحزاب السياسية والتظاهر والإضراب وغير ذلك ، سيعطي فاعلية ومصداقية كبيرة كذلك لسياستنا العربية .

لا أريد أن أدخل في تفاصيل أخرى عديدة تتعلق بسياستنا ومواقفنا ومنجزاتنا الثقافية ، والتعليمية والاعلامية والعلمية والتكنولوجية عامة ، فضلا عن سياستنا وتحالفاتنا الدولية . فليس هنا مجال تحديد برنامج شامل لمشروع وطني ديمقراطي لمصر . ولكني أردت أن أؤكد فحسب أنه إذا كانت أزمة وطننا العربي الكبير تتمثل أساساً في تخلفه وتبعيته التي هى نتيجة بغير شك لأسباب عديدة ، ولكن من أبرزها الطبيعة الطبقية البرجوازية التابعة للأنظمة الحاكمة . فإنه لاسبيل لسياسة عربية صحيحة وصحية إلا بتقديم نموذج عربي جديد ، نموذج وطني ديمقراطي متقدم يمهد للخروج بالبلاد العربية من حالة تخلفها وتبعيتها . وإذا كانت المهمة الرئيسية العاجلة في العالم العربي اليوم هى مهمة التحرير الوطني من السيطرة الامبريالية السياسية والاقتصادية ، فإن اضطلاع مصر بهذه المهمة ، هو المدخل الواجب لإنجاز هذه المهمة على المستوى العربي كله . ولست أنكر إمكانية ، بل تحقق ، بعض النماذج

والمواقف الطليعية الرائدة في هذا البلد العربي أو ذاك ، ولكني أتحدث عن التأثير في الوضع العربي العام الذي تعد مصر عاملا فعالا فيه . فليس تعصبا لمصر أن نقول بأنه إذا انتصرت مصر انتصر العالم العربي ، وإذا انهزمت مصر انهزم العالم العربي ، وإذا تأخرت تأخر وإذا تقدمت تقدم . ولهذا فإن مصر ، بثقلها التاريخي والحضارى والسكاني ومستوى تطور علاقات القوى بها ، ومسئوليتها المباشرة في تعميق تردى الأوضاع العربية بسياسة الردة الساداتية ، هى المسئولية اليوم عن إنقاذ العالم العربي من وهدته وإيقاف نزيف الجرح العربي . ليس هذا كلاما إنشائيا خطابيا بل هى مسئولية تاريخية مصرية لاسبيل للتنصل منها ، وهى ليست مساهمة في إخراج العالم العربي من أزمته ، بل هى تعني في المحل الأول خروج مصر كذلك من أزمتها .

المهم إذن أن أؤكد أن نقطة البداية في السياسة العربية ، الصحيحة والصحية من زاوية الفكر الماركسي ، هى الانطلاق من سياسة مصرية داخلية تستند إلى مشروع وطني ديمقراطي شامل ، على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي .

وقد يقال إن مثل هذه السياسة المصرية الداخلية ، التي يدعو إليها الماركسيون المصريون ، لن تفضي إلى سياسة عربية صحيحة وصحية ، بل ستفضي إلى تفجير العداء والقطيعة بين مصر وبقية البلاد العربية . وأقول بجدية وصراحة تامة : الذي لاشك فيه أن مثل هذه السياسة التي تستهدف في المحل الأول مصالح الشعب المصري ، سوف تفجر بالفعل في العالم العربي كله مدا جماهيريا وطنيا ديمقراطيا ، وتضيء الآمال من جديد في قلب هذا اليأس الضارب أطنابه في كل مكان من عالمنا العربي . ولكنها كذلك سوف تشجع — أو تفرض على — بعض البلاد العربية سياسات مختلفة عن السياسات الحالية المعادية لشعوبها ولمصالح الأمة العربية عامة .

ولكن هذا كله ، يتعلق بالسياسة الداخلية كقاعدة انطلاق لمصداقية السياسة العربية . والآن ماهى ملامح هذه السياسة العربية الراهنة الآنية المعبرة عن الرؤية الماركسية في تقديري ؟ فلابدأ من الإصلاح إلى الثورة ...

أولا : رغم إدراك الطبيعة الطبقية البرجوازية لنظم الحكم الراهنة ، وارتباط بعضها ارتباط تواطؤ أو عمالة مباشرة مع الامبريالية العالمية وأنها المسئولة عن الأوضاع المتردية الراهنة ، فلابد من الحرص على التضامن العربي الرسمي رغم مابين

هذه الأنظمة من اختلافات وتناقضات ، دون الحجر على حق كل شعب عربي في اختيار نظام الحكم في بلده بالطريق الذي يراه . ويتجلى هذا التضامن العربي الرسمي في عدة صور لعل من أبرزها الجامعة العربية . والجامعة العربية مؤسسة قومية لابد من الحرص عليها ، والعمل على تخليصها من طابع البيروقراطية والوجاهة الشكلية التي ترين على الكثير من ممارساتها . وقد يكون من المثالية المطالبة بأن تكون قراراتها بالأغلبية لا بالإجماع . إن الإجماع هو ضمان استمرار هذه المؤسسة ومحاولة الوصول إلى الحد الأدنى من القرارات المشتركة المجمع عليها . ولاشك أن تطور الجامعة العربية ديمقراطيا ونمو فاعليتها رهن بتطور البلاد العربية نفسها .

ويتجلى التضامن العربي كذلك في مؤتمر القمة العربية ، الذي يتداخل مع مؤتمر القمة الإسلامية . ولاشك أن السلبية الراهنة لهذين المؤتمرين ، إنما تعكس سلبية واقع البلاد العربية والإسلامية . ولاشك كذلك أن ديمقراطية وفاعلية هذين المؤتمرين سوف تتطور بتطور البلاد العربية والإسلامية . وبرغم النواقص والسلبيات الحالية في الجامعة العربية وفي المؤتمرين العربي والإسلامي ، فلابد من الحفاظ عليها — دون أوهام — والعمل على استخلاص أقصى مايمكن من فائدة ممكنة ، تخدم وحدة الفعل العربي — الإسلامي (لصالح التحرر والتقدم ولو في حده الأدنى وفي مواجهة العدوانية الإسرائيلية — الأمريكية) ، وتقلل من حدة الصراعات الثانوية لتوجيه الطاقات للتناقض الرئيسي مع الامبريالية والصهيونية .

ثانيا : إن تحقيق التكامل الاقتصادي بين البلاد العربية برغم اختلاف أبنيتها الاقتصادية والسياسية عملية ممكنة . وهناك مشروعات مطروحة لهذا منذ عام ١٩٦٥ . وينبغي العمل على محاولة تحقيق هذه المشروعات في إطار خطة واقعية طويلة المدى تبدأ بالتنسيق الجزئي ، أو المحدود ، وإقامة المشروعات الإنتاجية المشتركة حتى تبلغ مستوى التكامل وتكون في خدمة المصالح الاقتصادية لمختلف البلاد العربية ، مع مراعاة كاملة لظروف كل بلد عربي . ولاشك أن جهوداً ينبغي أن تبذل ، لحماية النفط العربي من التبديد ، والثروة العربية من التآكل والاستغلال الذي يتم لمصلحة الشركات الاحتكارية العالمية ، ومحاولة توجيهها لخدمة التنمية الاقتصادية العربية ، وللدفاع عن المصالح الأساسية للأمة العربية . ولاشك أن المسألة

الاقتصادية مرتبطة بالمسائل الشائكة الأخرى السياسية والاقتصادية والدولية ، ولكن من الممكن موضوعيا في ظل الأزمة العالمية الراهنة للرأسمالية العالمية وانعكاسها على الأوضاع العربية ، محاولة الوصول إلى حلول واقعية لخدمة المصالح العربية في هذا المجال .

ثالثا : تنمية العلاقات والخبرات والنضالات المشتركة بين مختلف التنظيمات الجماهيرية العربية العمالية والفلاحية والمهنية ؛ من مدرسين وأطباء ومهندسين وجامعيين ومثقفين وأدباء وفنانين وطلبة وشباب ونساء ، بعيداً عن سيطرة الأنظمة ، تنظيمياً وسياسياً وأيديولوجيا . وتندرج في هذا النطاق كذلك التنظيمات المتعلقة بحقوق الانسان العربي التي ينبغي أن تكون لها فروع في كل بلد عربي ، وتتزايد فاعليتها الدعائية والعملية .

رابعا : الدفاع عن وحدة منظمة التحرير الفلسطينية واستقلال قرارها ومؤازرتها وحمايتها من كل محاولات الانشقاق والتفتيت والتصفية . والدعم الكامل لمختلف أشكال النضالات الفلسطينية وخاصة الانتفاضة المجيدة في الضفة الغربية وقطاع غزة . وإذا كان من حق المنظمات العربية الوطنية والتقدمية الاختلاف مع بعض أو كل سياسات وممارسات منظمة التحرير ونقد هذه السياسات والممارسات ، فإن ذلك لايعني التدخل في شئون منظمة التحرير الفلسطينية أو محاولة فرض تقييمات أو سياسات أخرى عليها من خارج المؤسسات والهياكل والأساليب الديمقراطية الشرعية لمنظمة التحرير ، التي تعدّ القيادة الشرعية الوحيدة للثورة الفلسطينية . ولاشك أن القرار ٢٤٢ لم يعد هو الأساس الصالح لمعالجة القضية الفلسطينية ، أو ليكون قاعدة أو مدخلا لسلام عادل في المنطقة . وكذلك لا قيمة للخيار الأردني بدون إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة في قطاع غزة والضفة الغربية ، ولهذا لا طريق إلا مواصلة النضال التحريري الفلسطيني . ولابد من مؤازرة هذا النضال الفلسطيني بالعمل على إنشاء لجان تضامن في مختلف البلاد العربية لدعم هذا النضال ، سواء في جانبه العسكري المسلح ، أو في جانبه السياسي أو الدعائي الثقافي . إنه من الخطأ أن نفرض على النضال الفلسطيني جانبا واحداً أو شكلا واحداً للنضال ، هو الجانب العسكري وحده أو الجانب السياسي وحده . إن أشكال النضال متعددة متنوعة وتتكامل مع

بعضها البعض ، مادامت تؤدي إلى الاقتراب من الهدف التحريري المنشود ، ومادامت تعبيراً عن قرار فلسطيني ديمقراطي شرعي .

ولا شك أن المؤتمر الدولي هو أحد أشكال النضال السياسي . ولكنه لن يتحقق ولن يفضي إلى نتائج صحيحة لمصلحة القضية الفلسطينية ، بدون وحدة كل قوى الثورة الفلسطينية ، وتماسكها وراء قيادتها الشرعية ، وتمثيل هذه القيادة تمثيلا صريحا في هذا المؤتمر . فضلا عن ضرورة الموقف الموحد المبدئي للبلاد العربية المشاركة في المؤتمر وغير المشاركة في المؤتمر في مؤازرة الحق الفلسطيني والتمسك به سياسياً وعملياً . على أن النجاح في هذا المؤتمر — حتى لانسقط في أوهام — لن يتحقق إلا بتغيير علاقات القوى السياسية والاقتصادية والعسكرية في المشرق العربي لصالح البلاد العربية ، وفي هذا يكمن الدور الأساسي الفعال لمصر .

خامسا : إن نضال الشعب العربي اللبناني من أجل تحرير أرضه ووحدته وديمقراطيته وعروبته ، مسئولية نضالية عاجلة . إن انسحاب القوات الإسرائيلية المحتلة ، ووقف الصراع الطائفي الدائر ، مهمة ينبغي أن تشارك في تحقيقها كل القوى الوطنية والديمقراطية والتقدمية العربية . ولا شك أن سوريا تتحمل مسئولية كبيرة في هذا الأمر .

سادسا : وكذلك الحرب الإيرانية العراقية ، التي هى استنزاف ، لا للشعبين الإيراني والعراقي فحسب ، بل لقوى الأمة العربية عامة ، وهى تمكين للامبريالية الأمريكية وإسرائيل من تنمية موازين القوى ومواقعها العسكرية والاقتصادية والسياسية لصالحها . وبرغم المسئولية التي تتحملها السلطة العراقية في البدء بهذه الحرب وفي نهجها غير الديمقراطي عامة ، فلا محل للتردد في ضرورة التصدي للعدوان الإيراني على الأراضي العراقية ، ولرفض إيران لمختلف الحلول السلامية التي تقدمها بعض البلاد العربية والإسلامية ، وفضح الدور الأمريكي — الإسرائيلي في دعم هذا العدوان فضلا عن دور الدول العربية الأخرى . ولكن ينبغي تكثيف الجهود السلامية لوقف هذه الحرب العبثية .

سابعا : بين مصر والسودان علاقة تاريخية خاصة عميقة الجذور ، يلخصها الشعار الذي رفعه الماركسيون السودانيون والمصريون في الأربعينيات ، وهو شعار

والكفاح المشترك بين الشعبين ، فضلا عن المصالح المشتركة الاقتصادية والمالية والثقافية . ولهذا لابد من تنمية وتعميق هذه المصالح ديمقراطيا ، رسميا وشعبيا ، في مختلف المجالات والمستويات ، لمصلحة الشعبين السوداني والمصري ، وكنموذج رائد للعلاقات العربية عامة .

ثامنا : إن مايتعرض له السلام العالمي من خطر نووي هذه الأيام ، ليس بعيداً عن أمتنا العربية . فإسرائيل أصبحت تملك القنابل النووية ، وهى تشترك في هذا مع دولة جنوب أفريقيا العنصرية ، وهى مدعوة للمشاركة في مشروع ريجان لعسكرة الفضاء وحرب الكواكب . ولهذا فإن هذه القضية هى من أبرز المعارك الآنية المباشرة التى يمكن أن تتحرك فيها البلاد العربية جميعا بغير استثناء ، وتلتقى فيها مع كل القوى العالمية المحبة للسلام ، بل الحريصة على مجرد الحياة ، والتي تناضل ضد انتشار القنابل النووية وعسكرة الفضاء .

إن جعل منطقة الشرق الأوسط والبحر الأبيض المتوسط منطقة منزوعة السلاح النووي ، قضية عربية وعالمية ينبغي أن نخوضها بحسم وجدية .

تاسعا : إن كل هذه المهام والواجبات السابقة لا تتعارض مع ضرورة أن تكون هناك خطة عمل ، على المستوى العربي كله ، من أجل التغيير الجذري الشامل للخروج بأمتنا العربية من تخلفها وتبعيتها وتمزقها القومي ، وتمهد لتحقيق أهدافها الاستراتيجية البعيدة . وليس هنا هو المجال لعرض هذه الخطة القومية العامة وإنما أكتفى بالإشارة إلى أن إعداد هذه الخطة والنضال من أجل تحقيقها رهن بقيام جبهة قومية ديمقراطية تقدمية على المستوى العربي كله تتألف من الأحزاب العربية الوطنية والديمقراطية والتقدمية والثورية ، ومن مختلف الاتحادات العمالية والفلاحية والمهنية والثقافية ، ينمو فيها وبها الدور الريادي والقيادي للطبقة العاملة العربية .

إن قيام مثل هذه الجبهة ، القومية الديمقراطية التقدمية ، مستندة إلى دعم جبهات محلية في كل بلد عربي ، ومسلحة برؤية عربية شاملة موحدة تحترم فيها الظروف والسمات الخاصة لكل بلد عربي ، كما تحترم فيها الاختلافات والتمايزات والاجتهادات الفكرية والاجتماعية ، فضلا عن تحالفها مع مختلف القوى والمنظمات الوطنية

والديمقراطية والاشتراكية والثورية في العالم ، هذه الجبهة هي الأداة التنظيمية الثورية الكفيلة بدعم وتنمية وإنجاح الخطوات الإصلاحية السابق ذكرها ، والسير بالنضال العربي نحو تحقيق أهدافه الاستراتيجية الكبرى من تحرير واشتراكية ووحدة قومية ديمقراطية .

إن الوطن العربي الاشتراكي الموحد ـــ أيا كان الشكل الدستوري الديمقراطي لوحدته ـــ هو الأفق البعيد ، الذي يشكل البوصلة وقطب الإلهام والجذب لكل نضالاتنا الراهنة .

■ ■

الكتاب القادم
من المكتبة الشعبية

وثائق
الإنتفاضة الفلسطينية

رقم الايداع : ٣٧٣٦ / ٨٨

شركة الفجر للطباعة